● أخبار قصيرة

صربيا..تظاهرات اعتراضا على الإنتخابات البرلمانية

تظاهر الآلاف من مؤيدي المعارضة في صربيا ضد ما يزعمون أنه تزوير للانتخابات البرلمانية التي جرت منذ حوالي أسبوع في بلغراد. وكانت هذه المظاهرة السابعة على التوالي. وهذه المرة توجه المشاركون في التجمع نحو مبنى لجنة الانتخابات وحاولوا اقتحامه بالقوة. وذكرت وسائل الإعلام المحلية أن قوات الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين. وأصيب ما مجموعه ٣٠ ضابط شرطة خلال هذه الاضطرابات، واعتقل أكثر من ٣٠ متظاهرا. وفي التجمعات التي جرت يوم الأحد في بلغراد، استخدمت الشرطة الرشاشات الفلفلية والغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين ومنعهم من دخول مبنى اللجنة الانتخابية. وفاز حزب التقدم الصربي برئاسة الرئيس ألكسندر فوتشيتش في الانتخابات البرلمانية والمحلية المبكرة في العديد من المدن بما فيها بلغراد. لكن نجاحهم في ١٧ ديسمبر كان ضئيلاً جداً في العاصمة.

طالبان..الدول الأجنبية تقدم صورة سيئة عن أفغانستان

أنتقد ندا محمد نديم وزير التعليم العالي في حكومة طالبان التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لأفغانستان.وقال نديم خلال حفل في إحدى المدارس الدينية في كابول، إن الدول الأجنبية تقدم صورة سيئة عن أفغانستان للعالم بذرائع وانتقادات غير مناسبة. كما أكد نديم أن الدول الأجنبية تحاول منع تطبيق الحدود الشرعية في أفغانستان تحت غطاء حقوق الإنسان. من جهة أخرى، قال فصيح الدين فطرت رئيس أركان الجيش في حكومة طالبان خلال الحفل إن الولايات المتحدة حاولت طوال العشرين عاما الماضية من وجودها في أفغانستان القضاء على المدارس الدينية في تلك البلاد.

الهند بصدد إلغاء حظر الحجاب في المؤسسات التعليمية

قال سيدي داراماياه، رئيس وزراء ولاية كارناتاكا الهندية: "لم نتخذ إجراء (إلغاء حظر الحجاب) بعد. الحكومة تدرس ذلك وسيتم مناقشة هذا الموضوع أولاً مع المسؤولين الحكوميين". واندلع هذا الجدل عندما أشار سيدي داراماياه بحديث في (ميسورو) إلى أن النساء يمكنهن ارتداء الحجاب إذا أردن، ذلك وأثارت شائعات حول إلغاء حظر الحجاب. وقال سيدي داراماياه في خطابه: "لا توجد قيود. يمكنك ارتداء الحجاب. يمكنك ارتداء وتناول ما تريد. هذا يعتمد عليك".وكان حزب المؤتمر قد وضع خطة لإنهاء حظر الحجاب في جدول أعماله قبل فوزه في الانتخابات في مايو، مما أشعل مرة أخرى حرب الكلمات بين زعيم حزب بهاراتيا جاناتا (بي جي بي) والمؤتمر.

وسط الإنتقادات التي تطالها

المحكمة الجنائية الدولية.. أداة للعدالة أم للسياسة؟

الوفاق/ في ٤ ديسمبر، صرح لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، رئيس البرازيل (الذي تولى رئاسة مجموعة العشرين)، بعد لقائه مع المستشارة الألمانية أولاف شولتس في برلين، إنه سيدعو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى قمة مجموعة العشرين التي ستعقد في البرازيل. سبق أن صرّح لولا دا سيلفا بأنه لا ينبغي لبوتين القلق بشأن اعتقاله في حال زيارته للبرازيل، رغم عضوية البلد في المحكمة الجنائية الدولية. ثم عدل الزعيم البرازيلي عن هذا الوعد لكنه أبقى على الدعوة، مما أثار جدلاً سياسياً حول المحكمة في أمريكا اللاتينية. في ١٧ مارس، أصدرت المحكمة في مقرها لاهاي مذكرة اعتقال مثيرة للجدل ضد كل من ماريا أليكسييفنا لفوفا-بيلوفا، المفوضة الرئاسية لحقوق الطفل (في روسيا) وضد بوتين، وهي الأحكام التي أشاد بها الرئيس الأمريكي جو بايدن، من بين آخرين.

انسحابات واتهامات

عندما يسمع الناس عن "المحكمة الجنائية الدولية"، فإنهم غالبًا ما يفترضون أنها جزء أساسي من نسيج القانون الدولي. ومع ذلك، فإن اسم المحكمة لا ينبغي أخذه على ظاهره. صحيح أن حوالي ١٢٤ دولة هي أطراف مصدقة على نظام روما الأساسي، وهو المعاهدة التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية. لكن من الصحيح أيضًا أن ٣٠ دولة أخرى لم تصدق بعد على هذه المعاهدة، وبعضها ليس لديه نية للقيام بذلك. الصين وروسيا والولايات المتحدة والهند وباكستان وإندونيسيا وتركيا ليسوا أطرافًا في المحكمة الجنائية الدولية – ولا توجد قوة عظمى في الواقع طرفًا فيها، ما لم نعتبر فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا كذلك. وقدمت جنوب أفريقيا والفلبين بالفعل إشعارًا رسميًا بنيتهما سحب الانضمام إلى النظام الأساسي، وفعلت غامبيا وبوروندي الشيء نفسه. وتفكر العديد من الدول الأخرى في القيام بذلك – مما لا يدعو للدهشة على الإطلاق.

منذ تشكيلها في عام ٢٠٠٢، باستثناء مذكرة اعتقال بوتين / لفوفا-بيلوفا والتحقيق مع رودريغو دوتيرتي (الرئيس السابق للفلبين)، كانت جميع القضايا التي أطلقتها المحكمة حتى الآن ضد أفارقة، بمن فيهم زعماء إقليميون بارزون مثل معمر القذافي من ليبيا. لذلك لا عجب اذا اتهم اتحاد الدول الأفريقية في السنوات الأخيرة المحكمة الجنائية الدولية بالتحيز ضد القارة. وخلص ويليام شاباس (أستاذ القانون الدولي في جامعة ميدلسكس) إلى ذلك: "لماذا ملاحقة العنف ما بعد الانتخابات في كينيا ... ولكن ليس قتل وتعذيب السجناء في العراق أو المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية؟ توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني السابق وجورج دبليو بوش، الرئيس الأمريكي السابق ... لم يتم توجيه اتهام لهما من قبل المحكمة الجنائية الدولية ... على الرغم من توفر أدلة كافية لتبرير إجراءات قانونية ضد الاثنين".

شكوك وجدل

في سبتمبر، شكك الرئيس البرازيلي المذكور آنفًا لولا دا سيلفا بالفعل في قيمة محكمة لاهاي التي لا تضم الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين. واستنتج في أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن أن تكون فعالة، بالنظر إلى حقيقة أن القوى الكبرى لا تخضع نفسها لولايتها القضائية. وبالمثل، وصف فلافيو دينو، وزير العدل البرازيلي آنذاك، المحكمة بأنها "غير متوازنة"، قائلاً إنه "لا معنى لوجود محكمة تحكم فقط على البعض دون البعض الآخر"، مضيفًا أن وزارة خارجية بلاده يمكن أن تناقش مشاركة البرازيل في النظام الأساسي.

كما يتضح أنه ليس لولا دا سيلفا هو الوحيد الذي لديه شكوك حول المحكمة الجنائية الدولية والجدل المحيط بها منذ فترة طويلة، قبل وقت كثير من مذكرة اعتقال بوتين. خذ الولايات المتحدة على سبيل المثال. لدى الولايات المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية سجل غريب، على الأقل. في عام ٢٠٠٢، وقع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بشكل شهير القانون المعروف باسم "قانون غزو لاهاي"، والذي يرخص في الواقع باستخدام القوة العسكرية لتحرير أي مواطن أمريكي تحتجزه المحكمة الجنائية الدولية.

ومؤخرًا، وصفها مايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي السابق، بأنها "محكمة كانغرو" عندما رخص الرئيس دونالد ترامب بفرض عقوبات ضد تحقيق للمحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب الأمريكية في أفغانستان. وتقدمت واشنطن إلى حد تهديد اعتقال قضاة المحكمة بشأن نفس القضية. ومع ذلك، ففي عام ٢٠٢٢، تم إقرار قانون ثنائي الحزبية بموافقة مجلس الشيوخ الأمريكي بالإجماع (دون تعديل) لدعم المحكمة الجنائية الدولية، وهو أمر ملحوظ، بالنظر إلى جميع السجلات المذكورة أعلاه. يبدو أن الولايات المتحدة على استعداد تام للإشادة المحكمة الدولية في لاهاي، طالما أنها تضطهد فقط خصومها الجيوسياسيين ولا توجه أبدًا إصبع الاتهام إلى أي مجرم حرب أمريكي – وفي هذه الحالة ستهدد واشنطن حرفيًا المحكمة وقضاتها بالاعتقال والغزو.

> الرئيس البرازيلي: المحكمة الجنائية الدولية لايمكن أن تكون فعالة، بالنظر إلى حقيقة أن القوى الكبرى لاتخضع نفسهالولايتها القضائية

أدوات سياسية

تمول المحكمة الجنائية الدولية بشكل رئيسي من قبل الدول الأوروبية. كانت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأستراليا وإسبانيا (واليابان أيضًا) من بين المساهمين العشرة الأوائل في المحكمة لفترة طويلة. علاوة على ذلك، تتلقى أيضًا مساهمات من مانحين خاصين، مثل الشركات الكبرى. كل ذلك يثير بعض الشكوك حول مصداقيتها وحيادها كهيئة دولية غالبًا ما تُتهم (بشكل مبرر) بالتحيز الموالي للغرب.

يبدو واضحاً الاتجاه الخطير لتوظيف القانون الدولي كأداة جيوسياسية - كما حدث في ألمانيا، حيث استخدمت المحاكم المحلية ما يسمى "الاختصاص القضائي العالمي" لتوجيه اتهامات للسلطات السورية "بارتكاب التعذيب" دون أدلة موثقة فعلياً . وقد أشيد بهذا "التطور" من قبل الكثيرين، بمن فيهم فولفغانغ كاليك، مؤسس المركز الأوروبي للحقوق الدستورية والإنسانية (ECCHR)، الذي وصفه بأنه خطوة نحو أشياء أكبر، ولكن يمكن للمرء بكل تأكيد أن يتساءل ، ماهي المعايير التي يتم اتباعها،وما هي حدود ذلك؟ لاسيما أن الكثير من التقارير الموثقة تؤكد أن التعذيب والاعتداء الجنسي كانا شائعين في قواعد وكالة المخابرات المركزية في الخارج وكذلك في أماكن مثل معتقل غوانتانامو (كوبا) وأبو غريب (العراق). كما نعلم أيضاً أن بايدن أذن بشكل معترف به في ضربة طائرة بدون طيار المشؤومة في ٢٩ أغسطس في كابول و التي قتلت مدنيين فقط. وسلفه دونالد ترامب بدوره أمر باغتيال غير قانوني للجنرال قاسم سليماني. ومع ذلك، من الصعب تخيل مسؤول كبير في وكالة المخابرات المركزية (أو بايدن وترامب أنفسهما) يخضعان لتحقيق من محكمة ألمانية – أو من المحكمة الجنائية الدولية.

من منظور يسترشد بالواقعية القانونية والواقعية السياسية، يمكن الاستدلال على أن الطريقة التي يمكن بها ممارسة "الاختصاص القضائي العالمي" لنظم المحاكم القضائية لبلد ما محدودة ببعض الظروف المتعلقة بالسلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية. تنطبق نفس القيود على المحكمة الجنائية الدولية. وباختصار، الأمر يتعلق بالنفوذ والقدرة أكثر مما يتعلق بتطبيق القانون.

تجمع شعبي في باريس دعماً لغزة يتزامن مع عيد الميلاد

> أدان المحتجون في هذا التجمع مجزرة الصحفيين والأطباء على يد قوات الكيان الصهيوني وصمت العالم تجاه هذه الإبادة الجماعية

شدد أوليفيا زمور الناشط السياسي الفرنسي ورئيس جمعية أوروبا وفلسطين، على ضرورة تنظيم المزيد من الاحتجاجات دعماً لفلسطين بمناسبة بداية العام الجديد.وقال: "علينا أن نظهر لهؤلاء الناس أنهم ليسوا وحدهم وأنهم يحظون بدعم ملايين المواطنين في جميع البلدان".

وأضاف زمور: "نحن نكرر أن شعب فلسطين يعيش أصعب ساعات تاريخه وأنه تم التخلي عنه من قبل قوى هذا العالم".وأدان المحتجون في هذا التجمع مجزرة الصحفيين والأطباء على يد قوات الكيان الصهيوني وصمت العالم تجاه هذه الإبادة الجماعية.وهتفوا أيضا بشعارات مثل "إسرائيل قاتلة، ماكرون شريك" و"فلسطين حرة" وطالبوا بفرض عقوبات فعالة على الكيان الصهيوني وأولئك الذين يساعدونه على التمادي في جرائمه.

في اليوم التاسع والسبعين من هجوم الكيان الصهيوني على قطاع غزة، يواصل هذا الكيان قصف القطاع بطريقة وحشية مما أدى إلى استشهاد وإصابة آلاف الفلسطينيين.جمعية أوروبا وفلسطين هي منظمة غير حكومية تعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بموجب قرار ٢٤٢ لمجلس الأمن الدولي الذي اعتمد بعد الحرب العربية الإسرائيلية الستة أيام في عام ١٩٦٧.